جـامعة الأزهـر
كلية القرآن الكريم
لقراءات وعلومها بطنطا

أثر اختلاف نسبة مقول القول على الوقف والابتداء (دراسة تطبيقية)

The Impact of Difference in Attribution of Reported Speech on Stopping and Starting [In Qur'an Recitation] (An Applied Study)

إعداد

ياسر بن عوض بن رجاء العوفي

الأستاذ المساعد بقسم القراءات في الجامعة الإسلاميَّة

By

Dr Yaasir bin Awad bin Rajaa Al-Aoufi

Assistant Professor at the Department of Qur'anic Readings in Islamic University of Madinah

١٤٤٣هـ = ٢٠٢٢م

الملخص

أثر اختلاف نسبة مقول القول على الوقف والابتداء (دراسةً تطبيقيَّةً).

ياسر بن عوض بن رجاء العوفي

قسم القراءات، بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، في المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني:MOSTAFAALY70 @gmail.com

ملخص البحث:أهداف البحث: جمع المواضع التي كان اختلاف نسبة مقول القول فيها مؤثِّرًا في الوقف والابتداء ودراستها، وبيان الارتباط الوثيق بين علم التَّفسير وعلم الوقف والابتداء.

منهج البحث: جمعت في هذا البحث بين المنهج الاستقرائيّ والمنهج التَّحليليّ الوصفيّ.

جمعت المواضع التي كان سبب اختلاف الوقف والابتداء فيها ناشئًا عن اختلاف نسبة مقول القول، ووثَّقت الأقوال فيها من كتب التَّفسير، وذكرت أقوال علماء الوقف والابتداء، وذكرت ما رأيته راجحًا من نوع الوقف على كلِّ قولٍ.

أهمُّ النَّتائج:

١- عدد المواضع التي اختُلف فيها في الوقف والابتداء وكان هذا الاختلاف ناشئًا عن اختلاف نسبة مقول القول: (٢٣) موضعًا، حيث قمت بدراسة (١٢) موضعًا منها في هذا البحث، وسبقني باحثان بدراسة (١١) موضعًا، وقد بيَّنت ذلك مفصَّلًا في (حدود البحث)، و(الدِّراسات السَّابقة).

٢- أنَّ من أسباب اختلاف الوقف والابتداء في الآية: (اختلاف نسبة مقول القول).

٣- عناية علماء الوقف والابتداء بذكر الوقوف المترتِّبة على اختلاف نسبة مقول القول، وتعليلهم تلك الوقوف بهذا الاختلاف.

أهم التَّوصيات:

١- توجيه عناية الباحثين للبحث عن أسبابٍ خاصَّةٍ لاختلاف الوقف والابتداء في الآية، تكون متفرِّعة عن الأصل العامِّ الذي هو (اختلاف المعنى).

٢- مقارنة كتب الوقف والابتداء بكتب التَّفسير؛ لاستخراج المواضع التي لم يُذكر لها وقفٌ في كتب الوقف والابتداء، فيُبيَّن حكمها.

الكلمات المفتاحيَّة: مقول القول- الآية- اختلاف – أثر- الوقف والابتداء .

The Impact of Difference in Attribution of Reported Speech on Stopping and Starting [In Qur'an Recitation](An Applied Study)

Yaasir bin Awad bin Rajaa Al-Aoufi
Assistant Professor at the Department of Qur'anic Readings in Islamic University of Madinah
Email: mostafaaly70@gmail.com

Abstract

Praise be to Allaah and peace upon the prophet of Allaah and his relatives and companions and whoever follows him.

Research title: The impact of the difference between the attribution of the reported speech on stopping (al-waqf) and starting (al-ibtidā) (an applied study).

Research aims: Compiling the places where the difference between the attribution of the reported speech impacted on stopping and starting and studying them, and highlighting the strong correlation between the science of Qur'an exegeses and the science of stopping and starting (in Qur'an recitation).

Research method: The researcher combined both inductive and analytical descriptive methods in the research.

The researcher compiled the places where the reason for the difference in stopping and starting is due to the difference in the attribution of the reported speech, and the opinions therein were referenced from the books of Qur'anic exegesis, and the sayings of the scholars of stopping and starting, and the researcher also mentioned what he considers preponderant regarding the type of stopping on each speech.

The most significant findings:

The number of places disagreed upon on stopping and starting as a result of the difference in the attribution of the reported speech is: (23) places, and the researcher studied (12) places among them in this research, while two researchers have previously studied the (11) remaining places, this have been elaborately explained in the (research limitations) and (the literature study).

That among the reasons for the difference in stopping and starting in a verse is: (the difference in the attribution of the reported speech).

The attention given by the scholars of stopping and starting to the mention of the stoppings emanating from the difference in the attribution of the reported speech, and their justification of such

stoppings with this difference.
The most significant recommendations:
Calling the attention of researchers to the particular reasons for the difference in stopping and starting in a verse, stemming from the general origin which is (the difference of meaning).
Comparing between the books of stopping and starting and the books of exegesis; in order to elicit the places where stopping was not mentioned in the books of stopping and starting, so that their rulings will be known.
Keywords: Reported speech, verse, difference.

المقدمة

الحمد لله ما ابتدأ قارئٌ ورتَّل، ووقف واقفٌ وتأمَّل، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن سار سيرهم وأمَّل، أمَّا بعد:

فالوقف والابتداء في آي الكتاب العزيز علمٌ شريفٌ، له أثرٌ عظيمٌ في تبيين المعنى الصَّحيح، وتجنيب القارئ الخلط القبيح، وتبيين أحسن الوقوف المتتابعة في سياقٍ واحدٍ.

وقد رغبت في كتابة بحثٍ علميٍّ متعلِّقٍ بهذا العلم المنيف، أقتبس فيه من نور العلماء المؤلِّفين فيه؛ راجيًا اقتفاء آثارهم؛ إذ فاتني السَّير في ركابهم.

وسمَّيت هذا البحث:

أثر اختلاف نسبة مقولِ القول على الوقف والابتداء (دراسة تطبيقيَّة)

واللهَ أسأل أن يرزقني الإخلاص في كلِّ قولٍ وعملٍ، وأن يتقبَّله منِّي، وأن يوفِّقني لِما يحبُّ ويرضى.

- **أهمِّيَّة البحث:**

١- كونه متعلِّقًا بالوقف والابتداء في آي القرآن العظيم، الذي هو أعظم الكتب وأشرفها.

٢- أنَّ علم الوقف والابتداء يظهر به المعنى الصَّحيح للآية، كما يظهر به أحسن الوقوف المتتابعة التي يجوز الوقف على جميعها.

٣- الرَّغبة في كتابة بحثٍ متعلِّقٍ بعلم الوقف والابتداء.

- **أهداف البحث:**

١- إيجاد عنوان بحثٍ في علم الوقف والابتداء يكون جامعًا لعددٍ محدَّدٍ من الآيات، مانعًا من دخول غيرها، لا أن يكون عنوانه متعلِّقًا بجميع الآيات.

٢- جمع المواضع التي كان اختلاف نسبة مقول القول فيها مؤثِّرًا في

الوقف والابتداء في الآية ودراستها.

٣- بيان الارتباط الوثيق بين علم التَّفسير وعلم الوقف والابتداء.

- **حدود البحث**: لهذا البحث حدَّان اثنان:

الحدُّ الأوَّل: أن يكون الاختلاف في الوقف والابتداء ناشئًا من مقول مختلفٍ في قائله. مثاله: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ على قولين[1]:

أحدهما: أنَّه من قول موسى عليه السلام لقومه.

والآخر: أنَّه من قول الله عزَّ وجلَّ لأمَّة محمَّدٍ ﷺ.

فعلى القول الأول: لا يوقف على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾؛ لأنَّ الواو في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم﴾ للعطف، ولا يُفصَل بين المعطوف والمعطوف عليه.

وعلى القول الآخر: يوقف على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾؛ لأنَّ الواو في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم﴾ للاستئناف، فلم يتعلَّق قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ بما بعده[2].

فخرج بهذا الحدِّ القول الذي لم يُختلَف في قائله، مثاله: ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، فأول الآية من قول ملكة سبأ، وآخرها وهو قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ من قول الله عزَّ وجلَّ[3].

الحدُّ الثَّاني: لا يدخل في هذا البحث المواضع التي تمَّ دراستها

---

(1) يُنظر: جامع البيان للطَّبريِّ (١٠/١٦٤)، زاد المسير لابن الجوزيِّ (١/٥٣٢).

(2) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (١/١٩٩)، المكتفى (٢٣٥)، علل الوقوف للسَّجاونديِّ (٢/٤٤٩)، الاقتداء للنَّكزاوي (٢/١٩)، منار الهدى للأشموني (٢٤٤).

(3) يُنظر: جامع البيان للطَّبريِّ (١٩/٤٥٤)، معالم التَّنزيل (٦/١٥٩).

في أبحاثٍ علميَّةٍ سابقةٍ عُنِيَ أصحابها -في دراسة هذه المواضع- ببيان اختلاف نسبة المقوَل وأثره في الوقف والابتداء؛ لأنَّ المقصود من البحث الإضافة العلميَّة الجديدة، والأبحاث العلميَّة يكمِّل بعضُها بعضًا.

وعدد هذه المواضع التي تمَّ دراستها في أبحاثٍ علميَّةٍ سابقةٍ (١١) موضعًا، وسيأتي تفصيلها في الدِّراسات السَّابقة.

وعدد المواضع التي ستكون محلَّ دراستي هي (١٢) موضعًا، وهذا بيانها:

الرقم	الموضع
١	قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].
٢	قال الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧].
٣	قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠].
٤	قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف].
٥	قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ﴾ [يوسف عليه السلام].
٦	قال الله تعالى: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه].
٧	قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ ۗ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ

	﴿٧٣﴾ إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ﴿٧٤﴾ وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ [طه].
٨	قال الله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ﴿٢٨﴾ لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الفرقان].
٩	قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَآءَتۡ مُسۡتَقَرّٗا وَمُقَامٗا ﴾ [الفرقان].
١٠	قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَيۡلَكُمۡ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّمَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٠].
١١	قال الله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الصافات].
١٢	قال الله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ﴿٨﴾ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ كَبِيرٖ ﴿٩﴾ وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك].

• الدِّراسات السَّابقة:

الكلام عن الدِّراسات السَّابقة له جانبان:

الأول: فكرة البحث، بمعنى أن تُجمع المواضع المتعلِّقة باختلاف نسبة مقول القول وأثرها في الوقف والابتداء وتُبرَز في عنوانٍ واحدٍ يجمع متفرِّقها، فهذا لم أجد مَن قام به بعد البحث في مواقع الشبكة العنكبوتيَّة وسؤال المختصِّين.

والآخر: دراسة بعض المواضع المندرجة تحت هذا البحث، فقد وجدت رسالتين علميتين تناول فيها الباحثان عددًا من المواضع المندرجة تحت عنوان هذا البحث، وهاتان الرِّسالتان هما:

١- الوقف والابتداء في القرآن العظيم وأثرهما في التفسير والأحكام

– رسالة ماجستير مقدمة من الباحث: عبد الله علي راجي المطيري – جامعة أم القرى.

والفرق بين بحثي وبين رسالة الباحث: عبد الله علي راجي المطيري، أنِّي قصرت البحث على المواضع التي كان اختلاف الوقف فيها ناشئًا من اختلاف نسبة مقول القول، بينما لم يلتزم صاحب الرِّسالة هذا الضابط للمواضع، بل جمع ما له أثرٌ في التفسير والأحكام سواءٌ كان ناشئًا عن اختلاف نسبة مقول القول أو لا، كما أنَّه لم يستوعب جميع المواضع التي كان اختلاف الوقف فيها ناشئًا عن اختلاف نسبة مقول القول.

وعدد المواضع التي درسها الباحث عبد الله علي راجي المطيري مما له صلةٌ بهذا البحث (١٠) مواضع من أصل (٥٣) موضعًا قام بدراسته.

وهذه المواضع (١٠) لم أدخلها في هذا البحث؛ لعدم وجود الحاجة لدراستها مرَّةً أخرى.

٢- أثر التفسير في توجيه الوقف والابتداء (تفسير الطبري نموذجًا) – أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الدكتوراه – مقدمة من الطالب: منصور محمود أبو زينة – جامعة اليرموك.

والفرق بين بحثي وبين رسالة الباحث: منصور محمود أبو زينة: أنِّي قصرت البحث على المواضع التي كان اختلاف الوقف فيها ناشئًا من اختلاف نسبة مقول القول، بينما لم يلتزم صاحب الرِّسالة هذا الضابط للمواضع، بل جمع ما له أثرٌ في الوقف والابتداء عند الطَّبريِّ، كما أنَّه لم يستوعب جميع المواضع التي كان اختلاف الوقف فيها ناشئًا عن اختلاف نسبة مقول القول.

وعدد المواضع التي درسها الباحث منصور محمود أبو زينة مما له صلةٌ بهذا البحث (٥) مواضع، اتَّفق فيها مع الباحث: عبد الله علي راجي المطيري في (٤) مواضع، وانفرد عنه بموضعٍ واحدٍ.

ومجموع المواضع التي درسها الباحثان هي (١١) موضعًا، لم أدخلها في هذا البحث؛ لعدم وجود الحاجة لدراستها مرَّةً أخرى.

وهذا عرضٌ تفصيليٌّ لهذه المواضع مع عزوها لهذين المصدرين اللذين بُـــحثت فيهما:

لرقم ١	الموضع	رسالة الوقف والابتداء في القرآن العظيم وأثرهما في التفسير والأحكام	رسالة أثر التفسير في توجيه الوقف والابتداء (تفسير الطبري نـــموذجًا)
١	﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١].	ص (١٦٢)	ص (١٦٥)
٢	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢].	ص (١٩٤)	–
٣	﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].	ص (١٩٥)	ص (٢٠٤)
٤	﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ [يونس عليه السلام: ٧٧].	ص (٢١١)	ص (٩٥)
٥	﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ	ص (٢١٤)	–

	﴿ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود عليه السلام: ١٨].		
٦	﴿ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا ﴾ [الكهف: ٦٣].	ص (٢٣٢)	–
٧	﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٢].	ص (٢٤٣)	–
٨	﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾ [الفرقان: ٣٢].	–	ص (٢٨٩)
٩	﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ١٨].	ص (٢٤٨)	–
١٠	﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ٥٢].	ص (٢٦٩)	ص (٢٠٩)
١١	﴿ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [فصلت: ٢١].	ص (٢٧٤)	–

- **خطّة البحث:**

اقتضت طبيعة البحث أن يتكوَّن من مقدِّمةٍ، وتـــمهيدٍ، ومبحثٍ، وفهرسين علميَّين، وذلك على النَّحو التَّالي:

المقدِّمة، وتشتمل على:

١- أهـــمِّيَّة البحث.

٢- أهداف البحث.

٣- حدود البحث.

٤- الدِّراسات السَّابقة.
٥- خِطَّة البحث.
٦- منهج البحث.

تمهيد: بيان أنواع الوقف عند علماء الوقف والابتداء المنقول عنهم في هذا البحث.

مبحث: أثر اختلاف نسبة مقول القول على الوقف والابتداء (دراسةً تطبيقيَّةً).

الخاتمة: وفيها أهمُّ النَّتائج، والتَّوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

- **منهج البحث:**

جمعت في هذا البحث بين المنهج الاستقرائيِّ والمنهج التَّحليليِّ الوصفيِّ، وضبطت ما يحتاج إلى ضبطٍ وَفق قواعد الإملاء، والتَّرقيم، كما لم أُترجم فيه للأعلام؛ لشهرتهم، ولعدم إطالة البحث، وذلك على النَّحو الآتي:

١- جمعت المواضع التي كان سبب اختلاف الوقف والابتداء فيها ناشئًا عن اختلاف نسبة مقول القول.

٢- رتَّبت المواضع حسب ترتيبها في المصحف الشَّريف.

٣- كتبت الآيات وَفق قراءة حفصٍ عن عاصم موافقًا الرَّسم العثمانيِّ الصَّادر عن مصحف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف.

٤- عزوت الآيات القرآنيّة بذكر اسم السورة ورقم الآية بين قوسين معقوفين في المتن.

٥- بيَّنت مقول القول الذي اختُلف في قائله.

٦- ذكرت الأقوال التي قيلت في نسبة مقول القول، ووثَّقت ذلك من كتب التَّفسير.

٧- ذكرت أقوال علماء الوقف والابتداء في موضع الوقف على الآية بناءً على الأقوال الذي ذكرتـــها في نسبة مقول القول.

٨- ذكرت ما رأيته راجحًا من نوع الوقف على كلِّ قول، مبتدئًا ذلك بـــجملة: (التعليق)، مستعملًا المصطلحات الآتية: (تام، كافٍ، حسن)، موافقًا الإمام الدَّانيَّ في اصطلاحه، وقد بيَّنتُ اصطلاحه في التَّـــمهيد.

تمهيد: بيان أنواع الوقف عند علماء الوقف والابتداء المنقول عنهم في هذا البحث

الغرض من هذا البحث: بيان أنواع الوقف عند علماء الوقف والابتداء الذين أنقل عنهم في هذا البحث، وبيانُ مراد كلٍّ منهم بكلِّ نوعٍ؛ لأستغني بذلك عن تفسير مصطلحاتهم أثناء دراسة المواضع، وبيانها كما يلي:

١- أنواع الوقف عند ابن الأنباريِّ ثلاثة[١]، وهي: تام، وحسن، وقبيح.

فالتام: هو الذي يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، وما بعده ليس متعلِّقًا به، لا لفظًا، ولا معنًى.

والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لأنَّه متعلِّقٌ به لفظًا.

القبيح: الذي ليس بتام، ولا كاف.

٢- أنواع الوقف عند أبي عمرو الدَّانيِّ أربعة[٢]، وهي: التام، والكافي، والحسن، والقبيح.

فالتام والحسن والقبيح: كما هي عند ابن الأنباريِّ.

والكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، إلا أنَّه متعلِّقٌ بما بعده معنًى، لا لفظًا.

٣- أنواع الوقف عند العماني ستة[٣]، **وهي:** التام، والحسن، والكافي، والصالح، والمفهوم، والجائز.

وبيَّن أنَّ الحسن والكافي متقاربان، والتام فوقهما، والصالح والمفهوم

---

(١) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباريِّ (١/١٤٩).

(٢) يُنظر: المكتفى للدَّانيِّ (١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨).

(٣) يُنظر: المرشد للعماني تحقيق الباحثة: هند بنت منصور العبدلي، حيث ذكرت الباحثة أنَّه جاء على غلاف نسخةٍ من الكتاب أنَّ اسمه: (المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم وبيان تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها) (١/٤٦). وذكر العماني نفسه في مقدمة كتابه: أقسام الوقف، وهي: التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم. وفي السِّياق نفسه ذكر مراتبها وزاد: الجائز (١/١٣).

متقاربان، والجائز دونهما.

٤- أنواع الوقف عند السجاوندي ستة[١]**، وهي:**

اللازم: وهو ما لو وُصل بما بعده لتغيَّر المعنى. ورمزه حرف (م).

والمطلق: وهو ما يحسن البدء بـــما يليه. ورمزه حرف (ط).

والجائز: وهو ما يجوز فيه الوصل والفصل. ورمزه حرف (ج).

والـــمجوز لوجه: وهو كالجائز لكن الوصل أولى. ورمزه حرف (ز).

المرخص لضرورة: ما لا يستغني عمَّا بعده، لكن إن وقف رُخِّص له في الابتداء بـــما بعده. ورمزه حرف (ص).

ما لا يوقف عليه: وهو ما يقبح الابتداء بما يليه. ورمزه (لا).

٥- أنواع الوقف عند النَّكزاوي أربعة[٢]**، وهي:**

التَّامُّ، والكافي، والمفهوم، وما لا ينبغي الوقف عليه.

فالتَّامُّ والكافي وما لا ينبغي الوقف عليه: كما هي عند ابن الأنباريِّ والدَّانيِّ.

والمفهوم: ما استغنى بعامل ومعمول يفيد معنًى يكتفي به.

٦- أنواع الوقف عند الأشموني عشرة[٣]**، وهي:**

التَّامُّ والأتـــمُّ، والكافي والأكفى، والحسن والأحسن، والصَّالح والأصلح، ويعبِّر عنه بالجائز، والقبيح والأقبح.

والتَّامُّ والكافي والحسن: كما هي عند ابن الأنباريِّ.

والجائز: ما يجوز الوقف عليه وتركه.

---

(١) يُنظر أنواع الوقف وأمثلته: علل الوقوف للسَّجاونديِّ (١/١٠٨ - ١٥٠) ولم يذكر هنا مصطلح اللازم. وذكره عند بيان رموز الوقف، فتُنظر: (١/١٦٩).

(٢) يُنظر: منار الهدى في الوقف والابتداء للأشـــموني (٢٨ - ٣٥).

(٣) يُنظر: الاقتداء للنَّكزاوي (١/٧٦-٨٢).

مبحث: أثر اختلاف نسبة مقول القول على الوقف والابتداء (دراسة تطبيقيَّة)

في هذا المبحث سأذكرِ المواضع التي اختلف علماء الوقف والابتداء فيها، وكان اختلافهم ناشئا عن الاختلاف في نسبة مقول القول، وبالله التَّوفيق.

١- قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ **على قولين**[(١)]:

أحدهما: أنَّه من قول إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، فهما اللذان رفعا القواعد من البيت وقالا: ربَّنا تقبَّل منَّا.

والقول الآخر: أنَّه من قول إسماعيل عليه السلام وحده، والمعنى: أنَّ إبراهيم عليه السلام وحده رفع القواعد من البيت، وإسماعيل عليه السلام وحده قال: ربَّنا تقبَّل منَّا.

ويرجِّح القولَ الأول قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (وإسماعيل يقولان ربَّنا)[(٢)].

وبناءً على هذين القولين اختَلَف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ **على أنَّ ما بعده من قول إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام**[(٣)]:

---

(١) يُنظر: جامع البيان للطبري (٦٤/٣)، البحر المحيط لأبي حيَّان (٦١٩/١).

(٢) يُنظر: غرائب القراءات لابن مهران (١٦٠)، المغني في القراءات للدَّهَّان (٤٦٢/١).

(٣) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (٧٩/١)، إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (٥٣٢/١)، المكتفى للدَّاني (١٧٥)، المرشد للعماني (٢٤٣/١) تحقيق الباحثة: هند بنت منصور العبدلي، علل الوقوف للسَّجاونديِّ (٢٣٦/١)، الاقتداء للنَّكزاويِّ (٢٣٨/١)، منار الهدى للأشموني (١١٣).

١- نقل النَّحَّاس عن نافع أنَّ الوقف يكون على قوله: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾.

٢- وكذلك نقل النَّحَّاس عن أبي حاتم.

٣- وقال ابن الأنباري: حسن، وتبتدئ ﴿رَبَّنَا﴾.

٤- وقال الدَّاني: كاف، وقيل: تام.

٥- وقال العماني: كاف، وما بعده منصوب بتقدير: فقالا.

٦- ورمز له السَّجاوندي بحرف (ط).

٧- وقال النَّكزاوي: كاف، وقيل: تام.

٨- وقال الأشموني: كاف.

التعليق: على القول بأنَّ إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام هما اللذان رفعا القواعد من البيت لا يوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلْبَيْتِ﴾؛ لئلا يُفصل بين المعطوف وهو ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾، والمعطوف عليه وهو ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ﴾. ويكون الوقف على قوله تعالى ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾: كاف؛ لأنَّ ما بعده متعلق به معنًى، لا لفظًا.

ثانيًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلْبَيْتِ﴾ على أنَّ ما بعده من قول إسماعيل عليه السلام[1]:

١- قال الأخفش: تام.

٢- وقال الداني: مَن قال: إن إسماعيل عليه السلام هو القائل وقفَ على قوله: ﴿ٱلْبَيْتِ﴾، وبدأ ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾.

التعليق: على القول بأنَّ إبراهيم عليه السلام وحده هو الذي رفع القواعد من البيت لا يوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾؛ لئلا تصير الواو المستأنفةُ عاطفةً، ويكون الوقف على قوله تعالى ﴿ٱلْبَيْتِ﴾: كاف؛ لأنَّ ما بعده متعلق به معنًى، لا لفظًا. وذكر السَّمين الحلبيُّ أنَّ الواو في قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ للحال[2]، وعليه فلا وقف على قوله

---

(1) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (٧٩/١)، المكتفى للدَّاني (١٧٥).

(2) يُنظر: الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبيِّ (١١٤/٢).

تعالى ﴿ٱلْبَيْتِ﴾؛ لئلا يُفصل بين الحال وصاحبها.

وأنكر العماني والنَّكزاوي والأشـــموني الوقف المذكور في القول الثاني[1]، وقال العماني: لم أر أحدًا بيَّن فساده من أيِّ وجهٍ يكون، وعندي أنَّ فساده من وجهين:

أحدهما: أنَّ جمهور أهل العلم على أنَّ إبراهيم وإســـماعيل عليهما السلام اشتركا في رفع البيت، فلو أضمرت فعلًا موحَّدًا بعد قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ -أي: وإســـماعيل يقول- لأخرجت إســـماعيل عليه السلام من المشاركة في بناء البيت.

والآخر: أنَّ إضمار فعلٍ موحَّدٍ بعد قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ -أي: وإســـماعيل يقول- لا يدلُّ عليه الفعل ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ﴾؛ لاختلاف الفعلين، واختلاف الفاعلَين، ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: (يضرب زيدٌ وعمرٌو بكرًا) على تقديري: وعمرٌو يُكرم بكرًا؛ لعدم دلالة الفعل (يضرب) على (يُكرم).

٢- قال الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ على قولين[2]:

أحدهما: أنَّه من قول الله عز وجل.

والآخر: أنَّه من تتمَّة قول مريم عليها السلام.

وبناءً على هذين القولين اختَلَف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿عِندِ ٱللَّهِ ۖ﴾

---

(١) يُنظر: المرشد للعماني (٢٤٤/١) تحقيق الباحثة: هند بنت منصور العبدلي، والاقتداء للنَّكزاوي (٢٣٩/١)، منار الهدى للأشـــموني (١١٣).

(٢) يُنظر: الكشَّاف للزَّمـــخشريِّ (٣٥٩/١)، الـــمحرَّر الوجيز لابن عطيَّة (٤٢٧/١).

على أنَّ ما بعده من قول الله ﷻ[(١)]:

١- قال الداني: تام.

٢- وقال العماني: كاف.

٣- وقال النَّكزاوي: كاف.

٤- وقال الأشموني: كاف.

التعليق: من قال: إنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ من قول الله ﷻ فالوقف على قوله: ﴿عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ كاف؛ لانقضاء كلام مريم عليها السلام، وابتداء كلام الله تعالى بعده، فصار قوله: ﴿عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ متعلقا بما بعده معنًى، لا لفظًا.

ثانيًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ على أنَّ ما بعده من قول مريم عليها السلام[(٢)]:

١- قال الداني: كاف.

٢- وقال العماني: صالح.

٣- وقال النَّكزاوي: لم يحسن الوقف على قوله تعالى: ﴿عِندِ ٱللَّهِۖ﴾، ولو وقف فهو جائزٌ، وقيل: صالحٌ.

٤- وقال الأشموني: جائز.

التعليق: مَن قال: إنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ من قول مريم عليها السلام فالوقف على قوله: ﴿عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ كاف؛ لأنَّ ما بعده متعلق بما قبله معنًى -لأنَّه من تتمة كلامها-، لا لفظًا.

وتبيَّن من خلال ما سبق أنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ كافٍ على كِلا القولين؛ لأنَّه متعلِّقٌ بما بعده معنًى لا لفظًا، لكنَّ الوقف عليه إن كان ما بعده من كلام الله تعالى أكفى ممَّا لو كان ما بعده من كلام مريم عليها السلام؛ لأنَّ تعلُّق قول القائل بعضه ببعض أقوى

---

(١) يُنظر: المكتفى (٢٠٠)، المرشد للعماني (٤٥٢/٢) تحقيق الباحثة: هند بنت منصور العبدلي، الاقتداء للنَّكزاوي (٤٢٠/١)، منار الهدى للأشموني (١٦٦).

(٢) يُنظر: المكتفى (٢٠٠)، المرشد للعماني (٤٥٢/٢) تحقيق الباحثة: هند بنت منصور العبدلي، الاقتداء للنَّكزاوي (٤٢٠/١)، منار الهدى للأشموني (١٦٦).

من تعلُّق قوله بقول غيره، والله أعلم.

٣- قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة: ٢٠].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ **على قولين**[(١)]:

أحدهما: أنَّه من قول موسى عليه السلام لقومه.

والآخر: أنَّه من قول الله عز وجل لأمَّة محمَّدٍ ﷺ.

ورجَّح الطبريُّ رحمه الله القول الأول؛ لأنَّ الكلام قبله وبعده من قول موسى عليه السلام لقومه، ولا يوجد ما يدلُّ على صرف الخطاب لغيرهم، ولا يُشكل عليه أنَّ أمَّة محمَّدٍ ﷺ أفضل الأمم؛ لأنَّ المقصود بقوله تعالى ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾: عالمي زمان بني إسرائيل[(٢)]، والله أعلم.

وبناء على هذين القولين اختَلف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾ **على أنَّ ما بعد من قول موسى** عليه السلام[(٣)]:

١- نقل النَّحَّاس عن غير نافع أنَّه قال: صالحٌ، وما بعده معطوفٌ عليه.

٢- وقال السَّجاوندي: لا يصح إلا ضرورةً؛ للعطف.

٣- وقال النَّكزاوي: لا ينبغي الوقف؛ لأنَّ ما بعد معطوفٌ عليه.

٤- وقال الأشموني: ليس بوقف لمن قال إنه لقوم موسى عليه السلام.

التعليق: الوقف على قوله تعالى ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾: حسنٌ؛ لأنَّ

---

(١) يُنظر: جامع البيان للطَّبريِّ (١٠/١٦٤)، زاد المسير لابن الجوزيِّ (١/٥٣٢).

(٢) يُنظر: جامع البيان للطَّبريِّ (١٠/١٦٦).

(٣) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (١/١٩٩)، علل الوقوف للسَّجاونديِّ (٢/٤٤٩)، الاقتداء للنَّكزاوي (٢/١٩)، منار الهدى للأشموني (٢٤٤).

الواو في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم﴾ عاطفةٌ، ولا يُفصَل بين المعطوف والمعطوف عليه.

ثانيًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ على أنَّ ما بعد من قول الله ﷻ[1]:

١- قال نافع: تام، نقله عنه النَّحَّاس، ونقله عنه أيضًا الداني وقال: وهذا إذا جُعِل ما بعده لهذه الأمَّة، ولم يذكر الدَّاني قولًا غيرَه.

٢- قال النَّكزاوي: تام، وقيل: صالح.

٣- قال الأشـــموني: حسن.

التعليق: من قال: إنَّ قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من قول الله ﷻ لهذه الأمَّة يكون الوقف على قوله تعالى ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾: تامًّا؛ لانقضاء كلام موسى عليه السلام، وعدم تعلُّقه بما بعده، لا لفظًا، ولا معنًى؛ لأنَّ كلام الله تعالى ليس موجَّهًا لموسى عليه السلام وقومه، فهو منقطعٌ عمَّا قبله.

٤- قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ على قولين[2]:

أحدهما: أنَّه من قول فرعون على تقدير الفعل (قال)، أي: قال فرعون: فماذا تأمرون. ويؤيده أنَّ ما بعده من قول الملإ: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾.

والآخر: أنَّه من قول الملأ خاطبوا به فرعون على وجه التَّعظيم، أو

---

(١) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (١٩٩/١)، المكتفى (٢٣٥)، الاقتداء للنَّكزاوي (١٩/٢)، منار الهدى للأشـــموني (٢٤٤).

(٢) يُنظر: معالم التَّنزيل للبغويِّ (٢٣٦/٣)، الـــمحرَّر الوجيز لابن عطيَّة (٤٣٧/٢).

خاطبوا به فرعون وملإه.

وبناءً على هذين القولين اختَلَف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ على أنَّ ما بعده من قول فرعون[1]:

١- قال النَّحَّاس: كافٍ على قول الفرَّاء، ولم يذكر النَّحَّاس غيره. وقول الفرَّاء هو: أنَّ قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من قول فرعون.

٢- قال الداني: كافٍ.

٣- قال العماني: كاف.

٤- قال السجاوندي: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ (ج)؛ وعلَّل باحتمال القولين.

٥- قال النَّكزاوي: "كاف، ويجوز أن يكون مفهومًا على قول الفرَّاء".

٦- قال الأشـــموني: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ حسن.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾: كاف؛ لانقضاء كلام الملأ، وعدم تعلُّقه بـــما بعده لفظا.

ثانيًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ على أنَّ ما بعده من قول الملأ[2]:

١- قال العماني: يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من كلام الملإ، فالوقف عند آخر الآية ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾.

٢- قال السجاوندي: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ (ج)؛ وعلَّل باحتمال القولين.

---

(1) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (٢٥٨/١)، المكتفى للدَّانيِّ (٢٧٤)، المرشد للعماني (١٤٧/١) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ، علل الوقوف للسَّجاونديِّ (٥١١/٢)، الاقتداء للنَّكزاوي (١٨٤/٢)، منار الهدى للأشـــموني (٣٠٥).

(2) يُنظر: المرشد للعماني (١٤٧/١) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ، علل الوقوف للسَّجاونديِّ (٥١١/٢)، منار الهدى للأشـــموني (٣٠٥).

٣- قال الأشموني: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ ليس بوقفٍ إن جُعل قوله ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من قول الملإ.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾: حسن؛ لأنَّ الفاء في قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ عاطفةٌ، فلا يُفصل القول بعضه عن بعض.

٥- قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ﴾ [يوسف عليه السلام].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ﴾ **على ثلاثة أقوال:**

الأول: أنَّه من قول يوسف عليه السلام، ولم يُفصل بين قوله وقول امرأة العزيز ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [٥١]؛ للعلم بالمتكلِّم به بالنَّظر لسياق الكلام، فهو كقوله تعالى عن ملكة سبأ: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، فقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [٣٤][(١)].

الثاني: أنَّه من قول امرأة العزيز حين اعترفت، وقولها: ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى اعترافها، المذكور في قوله: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [٥١]، وقولها: ﴿لِيَعْلَمَ﴾ أي: ليعلم يوسف عليه السلام أنِّي لم أكذب عليه، أو ليعلم زوجها أن المحذور الأكبر لم يقع[(٢)].

الثالث: أنَّه من قول العزيز، والمعنى: ليعلم يوسف عليه السلام أنِّي لم

(١) يُنظر: المحرَّر الوجيز (٣/٢٥٣)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبيِّ (٩/٢٠٩).
(٢) يُنظر: زاد المسير لابن الجوزيِّ (٢/٤٤٧)، تفسير القرآن العظيم (٤/٣٩٤).

أهـــمل مـــجازاته على أمانته[1].

وبناءً على هذه الأقوال الثلاثة اختَلَف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ إذا كان قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ من قول يوسف عليه السلام:

تنقسم أقوال علماء الوقف إن كان قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ ٥٢﴾ ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓ﴾ من قيل يوسف عليه السلام إلى قولين:

أحدهما: أن يكون يوسف عليه السلام قد قاله في السجن قبل اعتراف امرأة العزيز، فيكون في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ، والتقدير: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّۚ إِنَّ رَبِّي بِكَيۡدِهِنَّ عَلِيمٞ﴾... ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾، فقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ حقُّه التَّقديم، وقول امرأة العزيز: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ حقُّه التَّأخير[2]، وهو قول ابن جريج.

١- قال النَّحَّاس: ليس بوقف على قول ابن جريج أنَّ المعنى: إنَّ ربِّـــي بكيدهنَّ عليمٌ ذلك ليعلم أنِّـــي لم أخنه بالغيب، يعني: أنَّ في الكلام تقديـــمًا وتأخيرًا.

٢- ونقل ابن الأنباريِّ عن أبي عبيد قول ابن جريج بنحو ما ذكره النَّحَّاس، ثـــم قال ابن الأنباريِّ: يقول: "إنَّه تكلم بهذا كلِّه قبل خروجه من السجن". ثـــم قال: فعلى هذا القول: لا يتم الوقف على

---

(1) يُنظر: زاد المسير لابن الجوزيِّ (٢/٤٤٨)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبيِّ (٩/٢٠٩).

(2) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (١/٣٣٣)، إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (٢/٧٢٣)، الاقتداء للنَّكزاوي (٢/٤٣٤)، منار الهدى للأشـــموني (٣٩٣)،

قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

٣- وقال النَّكزاوي: على قول ابن جريج لا يوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، والوقف على: ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾: كافيًا. واعتُرض عليه بأنَّه لو كان كذلك لكُسرت همزة ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾. وأجاب النَّكزاوي بأنَّ التقدير: واعموا.

٤- وذكر الأشموني قول ابن جريج بنحو ما ذكره النَّحَّاس وابن الأنباريِّ، ثم قال: وعليه فلا يوقف على قوله تعال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾. وقال: وجعل -أي: ابنُ جريج- الوقف على قوله تعالى ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾: كافيًا.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾: حسن، فيوقف عليه ولا يُبتدأ بما بعده، بل يوصل بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾؛ ليُعلم أنَّ قول يوسف عليه السلام ﴿إِنَّ رَبِّى بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ متصلٌ بقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾.

ثانيهما: أن يكون يوسف عليه السلام قاله بعد اعتراف امرأة العزيز ببراءته، وأقوال علماء الوقف على قوله تعالى: ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ كالآتي[1]:

١- قال النَّحَّاس: تامٌّ على قول من قال: إنَّ المعنى: فقال يوسف ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾.

٢- قال ابن الأنباريِّ: فقالت امرأة العزيز: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾، فقال يوسف عليه السلام: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾.

٣- قال الداني: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ ...، فقال يوسف عليه السلام: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾.

٤- قال الأشموني: تام.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾: كاف؛

---

(١) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (٣٣٣/١)، إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (٧٢٣/٢)، المكتفى للداني (٣٢٧)، منار الهدى للأشموني (٣٩٣).

لأنَّه تـــمام قول امرأة العزيز، وما بعده من كلام يوسف عليه السلام، فقوله تعالى: ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ متعلِّقٌ بـــما بعده معنًى، لا لفظًا.

ثانيًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ إذا كان قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ من قول امرأة العزيز[1]:

١- قال ابن الأنباريِّ: ومن النَّاس من جعل الكلام كلَّه من قول امرأة العزيز، من قوله: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ﴾ إلى قوله: ﴿غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾، قال: وهو مذهب مَن نفى الهمَّ عن يوسف عليه السلام، ولا نرتضيه.

٢- قال الأشـــموني: حسن.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾: حسن؛ لأنَّ ما بعده من كلام امرأة العزيز أيضًا، فلا يُفصلِ القولِ بعضه عن بعض، إلا عند مَن جعل الوقف على رؤوس الآي سنَّة مطلقا.

ثالثًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ إذا كان قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ من قول العزيز[2]:

١- قال الأشـــموني عن قوله تعالى ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾: "وليس بوقفٍ لمن جعل ذلك [أي: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾] من كلام العزيز، وتجاوزه أحسن، ومن حيث كونه رأس آية يجوز".

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾: كاف؛ لأنَّه تـــمام قول امرأة العزيز، وما بعده من كلامِ العزيز، فقوله تعالى: ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ متعلِّقٌ بـــما بعده معنًى، لا لفظًا.

---

(١) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (٧٢٣/٢)، منار الهدى للأشـــموني (٣٩٣).

(٢) يُنظر: منار الهدى (٣٩٣) بتعليق: شريف أبي العلا العدوي، و(١٩٤) في الطبعة الثانية لشركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، و(٣٦٥/١) بتحقيق: عبد الرحيم الطرهوني.

٦- **قال الله تعالى:** ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه].

اختُلِف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ **على ثلاثة أقوال:**

الأول: أنَّ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ من قول موسى عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ من قول الله سبحانه وتعالى[1].

الثاني: أنَّه كلَّه من قول موسى عليه السلام، وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ﴾ أي على تقدير: ويقول الله تبارك وتعالى[2].

الثالث: أنَّه كلَّه من قول الله تعالى[3].

وبناءً على هذه الأقوال الثلاثة اختَلَف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿مَآءً﴾ **على أنَّه آخر كلام موسى عليه السلام، وما بعده من قول الله عز وجل[4]:**

١- قال العماني: صالح، وما بعده من كلام الله تعالى، وما قبله من كلام موسى عليه السلام. وقال أيضًا: لا يحسن الوقف على قوله: ﴿وَلَا يَنسَى﴾؛ لأنَّ ﴿ٱلَّذِي﴾ بدل من قوله: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي﴾.

---

(١) يُنظر: معالم التنزيل للبغويِّ (٢٧٨/٥)، زاد المسير لابن الجوزيِّ (١٦٢/٣).

(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبيِّ (٢٠٩/١١)، التَّسهيل لعلوم التَّنزيل لابن جزي (١٠٣/٣).

(٣) يُنظر: البحر المحيط (٣٤٣/٧)، الدُّرُّ المصون (٥٠/٨).

(٤) يُنظر: المرشد للعماني (٣٨٥/٢) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ، منار الهدى للأشمونيِّ (٤٨٩).

٢- قال الأشـــموني: حسن.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿مَآءً﴾: كاف؛ لأنَّه آخر قول موسى عليه السلام، ولا يوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنسَى﴾؛ لئلا يُفصَل القول بعضه عن بعضٍ، إلا عند من جعل الوقف على رؤوس الآي سنَّةً مطلقًا.

ثانيًا: مَن ذكر من علماء الوقفِ الوقفَ على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنسَى﴾ على أنَّ ما بعده كلَّه من قول موسى عليه السلام[1]:

١- قال النَّحَّاس: "﴿وَلَا يَنسَى﴾ ليس بتمام؛ لأنَّ ﴿ٱلَّذِى﴾ في موضع خفضٍ نعت لـــ﴿رَبِّى﴾، والتمام ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ﴾".

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿وَلَا يَنسَى﴾: حسن؛ لتعلُّقه بما بعده لفظًا ومعنًى؛ لأنَّ ﴿ٱلَّذِى﴾ صفة لـــ﴿رَبِّى﴾. ويوقف عليه عند من جعل الوقف على رؤوس الآي سنة مطلقا. والوقف على قوله تعالى: ﴿مَآءً﴾: حسنٌ أيضًا؛ لأنَّ الفاء في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ﴾ للعطف، ولا يُفصَل بين المعطوف والمعطوف عليه.

ثالثًا: مَن ذكر من علماء الوقفِ الوقفَ على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنسَى﴾ على أنَّ ما بعده من قول الله عز وجل[2]:

١- قال الأشـــموني: تام.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنسَى﴾: تام؛ لانقضاء كلام موسى عليه السلام. والوقف على قوله تعالى: ﴿مَآءً﴾: حسنٌ؛ لأنَّ الفاء في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ﴾ عاطفةٌ، ولا يُفصَل بين المعطوف والمعطوف عليه.

٧- قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ

---

(١) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (١/٤١٤).
(٢) يُنظر: منار الهدى للأشـــموني (٤٨٩).

مِنَ ٱلسِّحْرِ ۗ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿٧٣﴾ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ [طه].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ على قولين[1]:

أحدهما: أنَّه من قول السَّحرة لفرعون لـــمَّا آمنوا.

والآخر: أنَّه من قول الله ﷻ للنَّبيِّ ﷺ وأمَّته.

وبناءً على هذين القولين اختَلف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾ على أنَّ ما بعده من قول السحرة لفرعون[2]:

١- قال الأشـــموني: ليس بوقفٍ.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾: كاف؛ لأنَّ ما بعده من قول السَّحرة أيضًا فهو متعلق به معنى، لا لفظًا.

ثانيًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾ على أنَّ ما بعده من قول الله ﷻ[3]:

١- قال الأشـــموني: تام.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾: تام؛ لأنَّ ما بعده ابتداء قول الله تعالى، وهو خطابٌ لهذه الأمَّة؛ فهو منقطعٌ عمَّا قبله.

---

(١) يُنظر: معالم التنزيل للبغويِّ (٥/٢٨٦)، الـــمحرَّر الوجيز لابن عطية (٤/٥٣).

(٢) يُنظر: منار الهدى للأشـــمونيِّ (٤٩١).

(٣) يُنظر: منار الهدى للأشـــمونيِّ (٤٩١).

٨- **قال الله تعالى:** ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴿٢٩﴾﴾ [الفرقان].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ على قولين[1]:

أحدهما: أنَّه من قول الله ﷻ، يبيِّن عاقبة اتِّباع الشَّيطان.

والآخر: أنَّه من قول الظَّالم، يقوله على وجه التَّحسُّر والتَّندُّم.

وبناءً على هذين القولين اختَلف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءَنِي﴾ على أنَّ ما بعده من قول الله ﷻ[2]:

١- قال ابن الأنباريُّ: تام. وعلل بأنَّه آخر كلام الظالم لنفسه، وما بعده من قول الله ﷻ.

٢- قال الداني: تام. وذكر أنَّه آخر كلام الظالم لنفسه.

٣- قال العماني: تام. ونقل عن أبي حاتم: أنَّ هذا آخر كلام الظالم.

٤- قال السجاوندي: (ط). وعلل بأن ما بعده من كلام الله تعالى.

٥- قال النَّكزاوي: كاف. وذكر أنَّ ما بعده من قول الله ﷻ.

٦- قال الأشموني: تام. وعلل بأنَّه آخر كلام الظالم لنفسه، وما بعده من كلام الله تعالى.

---

(١) يُنظر: الكشَّاف للزَّمخشريِّ (٣/٢٧٧)، المحرَّر الوجيز لابن عطيَّة (٤/٢٠٩).

(٢) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباريِّ (٢/٨٠٤)، المكتفى للدَّانيِّ (٤١٦)، المرشد للعماني (٢/٤٦٣) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ، علل الوقوف للسَّجاونديِّ (٢/٧٤٨)، الاقتداء للنَّكزاوي (٣/٢٥٤)، منار الهدى (٥٤٩).

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءَنِي﴾: تام؛ لأنَّه آخر كلام الظَّالم، وما بعده من كلام الله تعالى لبيان عاقبة اتِّباع الشيطان.

ثانيًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءَنِي﴾ على أنَّ ما بعده من قول الظالم[1]:

١- قال النَّكزاوي: لا يوقف إلا على آخر الكلام؛ إن كان متَّصلًا من قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ﴾.

٢- قال الأشـــموني بعد ذكره القول الأول: "فإن جُعل الكلام متصلًا من قوله: ﴿يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ﴾ إلى آخر كلامه، فلا وقف إلا على آخره: ﴿خَذُولًا﴾: تام".

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءَنِي﴾: كاف؛ لتعلُّقه بـــما بعده معنًى؛ -لأنَّه من تتمة كلام الظالم-، لا لفظًا.

٩- قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ ۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّه من جملة دعاء المؤمنين[2].

الثاني: أنَّه من كـــــــلام الله ﷻ[3].

الثالث: أنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ من دعاء المؤمنين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ من قول الله تعالى[4].

---

(١) يُنظر: الاقتداء للنَّكزاوي (٢٥٥/٣)، منار الهدى للأشـــمونيِّ (٥٤٩).
(٢) يُنظر: الكشَّاف للزَّمخشريِّ (٢٩٢/٣)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبيِّ (٧٢/١٣).
(٣) يُنظر: الكشَّاف للزَّمخشريِّ (٢٩٢/٣)، التَّسهيل لعلوم التَّنزيل (٣٥٠/٣).
(٤) يُنظر: المرشد للعماني (٤٦٩/٢) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ.

وبناءً على هذه الأقوال اختَلَف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ﴾، وقوله: ﴿غَرَامًا﴾ على أنَّ ما بعده من كلام المؤمنين[1]:

١- نقل العماني عن أبي حاتم أنَّه إن كان من قول المؤمنين فالوقف على قوله تعالى ﴿وَمُقَامًا﴾: كاف، ولا يوقف دونه.

٢- قال السجاوندي: ﴿جَهَنَّمَ﴾: "(ق)[2] قد قيل، والوصل أجوز؛ لاتِّحاد القائل. ﴿غَرَامًا﴾ كذلك".

٣- قال الأشموني: ﴿جَهَنَّمَ﴾: جائز، و﴿غَرَامًا﴾ ليس بوقف إن جُعل ما بعده من كلام القوم.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ﴾: حسن؛ لأنَّ ما بعده ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ جملةٌ تعليليَّةٌ. وكذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿غَرَامًا﴾: حسن؛ لأنَّ ما بعده ﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ جملةٌ تعليليَّةٌ أيضًا، وهي معطوفةٌ على ما قبلها، وحرف العطف محذوفٌ[3]، ويجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿غَرَامًا﴾ عند من جعل الوقف على رؤوس الآي سنةً مطلقًا.

ثانيًا: الوقف على قوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ﴾ على أنَّ ما بعده من كلام الله تعالى:

لم أقف على مَن ذكر الوقفَ على قوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ﴾ على أنَّ ما بعده من كلام الله تعالى في كتب الوقف[4]، وقد سبق عزو هذا

---

(١) يُنظر: المرشد للعماني (٤٦٩/٢) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ، علل الوقوف للسَّجاونديِّ (٧٥١/٢)، منار الهدى (٥٥٣).

(٢) لم يذكر السَّجاوندي معنى هذا الرَّمز في مقدِّمة كتابه عند بيانه معاني الرُّموز التي اصطلح عليها. يُنظر: (١٦٩/١).

(٣) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش (٣٩/٧).

(٤) لم أجده في المصادر التالية: القطع والائتناف للنَّحَّاس (٤٨٧/٢-٤٨٨)، إيضاح الوقف لابن الأنباريِّ (٨١١/٢)، المكتفى للداني (٤١٩)، المرشد للعماني (٤٦٩/٢) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ، لطائف الإشارات للقسطلاني (٣١١٩/٧)، منار الهدى للأشموني

القول لكتب التَّفسير[١].

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ﴾: كاف؛ لعدم تعلُّقه بما بعده لفظًا، لأنَّ ما بعده من كلام الله تعالى.

ثالثًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿غَرَامًا﴾ على أنَّه آخر كلام المؤمنين، وما بعده من كلام الله تعالى[٢]:

١- نقل العماني عن أبي حاتم أنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿غَرَامًا﴾: حسن، وأنَّ ما بعده من قول الله تعالى.

٢- قال الأشموني: "كاف إن لم يُجعل ما بعده من تمام كلام القوم".

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿غَرَامًا﴾: كافٍ؛ لعدم تعلُّقه بما بعده لفظًا، لأنَّ ما بعده من كلام الله تعالى.

١٠- قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ على قولين[٣]:

أحدهما: أنَّه من قول الذين أوتوا العلم.

والآخر: أنَّه من قول الله تعالى.

وبناءً على هذين القولين اختَلَف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

---

(٥٥٣)، وقوف الهبطي (٢٥٥).

(١) يُنظر: الكشَّاف للزَّمخشريِّ (٢٩٢/٣)، التَّسهيل لعلوم التَّنزيل (٣٥٠/٣).

(٢) يُنظر: المرشد للعماني (٤٦٩/٢) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ، منار الهدى للأشموني (٥٥٣).

(٣) يُنظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣٩/٦).

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ على أنَّ ما بعده من قول الذين أوتوا العلم[1]:

١- قال العماني: كاف إن كان ما بعده من قول الذين أوتوا العلم.

٢- قال السجاوندي: (ج)؛ لأن ما بعده يجوز أن يكون من قول أولي العلم.

٣- قال الأشـــموني: كاف إن كان الذي بعده من قول أولي العلم.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾: كاف إن كانت الواو مستأنفة؛ لأنَّه متعلِّقٌ بما بعده معنًى لا لفظًا. ويكون الوقف حسنًا إن كانت الواو عاطفة؛ لأنَّه متعلِّقٌ بما بعده لفظًا ومعنًى، فلا يُفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

ثانيًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ على أنَّ ما بعده من قول الله تعالى[2]:

١- قال العماني: تام إن كان ما بعده من قول الله تعالى.

٢- قال السجاوندي: (ج)؛ لأن ما بعده يجوز أن يكون من قول الله ﷻ.

٣- قال الأشـــموني: تام إن كان ما بعده من قول الله تعالى.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾: تام؛ لأنَّ ما بعد من قول الله تعالى، فلم يتعلق قوله تعالى ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ بما بعده لفظًا ولا معنًى.

١١- قال الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ٢٠ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ

---

(١) يُنظر: المرشد للعماني (٥١٦/٢) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ، علل الوقوف للسَّجاونديِّ (٧٨٤/٢)، منار الهدى للأشـــموني (٥٨٨).

(٢) يُنظر: المرشد للعماني (٥١٦/٢) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ، علل الوقوف للسَّجاونديِّ (٧٨٤/٢)، منار الهدى للأشـــموني (٥٨٨).

ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الصافات].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَوَيۡلَنَا ﴾ من قول الظَّالمين، وأنَّ قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ من قول الملائكة[١].

ثانيها: أنَّ قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾ من قول الظَّالمين، وأنَّ قوله: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ من قول الله تعالى، أو من قول الملائكة لهم[٢].

ثالثها: أنَّ قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ كلُّه من قول الظَّالمين، يقوله بعضهم لبعض[٣].

ونقل ابن عطيَّة رحمه الله الإجماع على أنَّ قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ ليس من قول الظالمين، وهذا الإجماع يُعارض القول الثالث. بينما حكى الزَّمخشريُّ والقرطبيُّ وأبو حيَّان الأقوال الثلاثة دون اعتراضٍ على هذا القول، بل جعله أبو حيَّان ظاهر الآية[٤].

وبناءً على هذه الأقوال الثلاثة اختَلف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿يَوَيۡلَنَا﴾

---

(١) يُنظر: التَّسهيل لعلوم التَّنزيل لابن جزي (٦٦٠/٣)، البحر المحيط لأبي حيَّان (٩٦/٩).

(٢) يُنظر: جامع البيان للطَّبريِّ (٢٦/٢١)، المحرَّر الوجيز لابن عطيَّة (٤٦٨/٤)، زاد المسير لابن الجوزيِّ (٥٣٨/٣).

(٣) يُنظر: الكشَّاف للزَّمخشريِّ (٣٨/٤)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبيِّ (٧٢/١٥)، البحر المحيط لأبي حيَّان (٩٦/٩).

(٤) يُنظر: الكشَّاف للزَّمخشريِّ (٣٨/٤)، المحرَّر الوجيز لابن عطيَّة (٤٦٨/٤)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبيِّ (٧٢/١٥)، البحر المحيط لأبي حيَّان (٩٦/٩).

على أنَّه آخر قول الظالمين، وما بعده من قول الملائكة[1]:

١- قال النَّحَّاس: والتمام ما رُوي عن أهل التفسير وحكاه أبو حاتم عنهم: (قالوا ياويلنا) ثم قالت لهم الملائكة: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾.

٢- قال ابن الأنباري: تام، وما بعده من قول الملائكة.

٣- قال الداني: تام إذا جُعل ما بعده من كلام الملائكة.

٤- قال النَّكزاوي: مفهوم؛ للفصل بين الكلامين.

٥- قال الأشـــموني: وقف عليه أبو حاتم، وما بعده من كلام الله تعالى، أو من كلام الملائكة.

التعليق: مَن قال: إنَّ قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَٰوَيْلَنَا﴾ هو وحده قول الظالمين فالوقف على ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾: كافٍ؛ لانقضاء كلامهم، مما يدلُّ على عدم تعلُّقه بما بعده لفظًا، ومتعلقٌ بما بعده معنًى؛ لأنَّ قوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ من قول الملائكة للظَّالمين القائلين: يا ويلنا؛ فالقولان من طرفين يخاطب أحدهما الآخر، فصار بينهما تعلُّقٌ في المعنى.

والوقف على قوله تعالى ﴿ٱلدِّينِ﴾: كافٍ؛ لتعلُّقه بما بعده معنًى؛ لأنَّه من كلام الملائكة أيضًا، والوقف على قوله تعالى ﴿تُكَذِّبُونَ﴾: أكفى منه؛ لأنَّه آخر كلام الملائكة.

ثانيًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلدِّينِ﴾ على أنَّه آخر قول الظالمين، وما بعده من قول الملائكة[2]:

١- قال النَّحَّاس: أجاز أبو حاتم أن يوقف على ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾،

---

(١) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (٥٨٧/٢)، إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباريِّ (٨٥٨/٢)، المكتفى للدَّانيِّ (٤٧٨)، الاقتداء للنَّكزاوي (٥٢٨/٣)، منار الهدى للأشـــموني (٦٤٦).

(٢) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس (٥٨٧/٢)، إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباريِّ (٨٥٨/٢)، المكتفى (٤٧٨)، الاقتداء للنَّكزاوي (٥٢٨/٣)، منار الهدى للأشـــموني (٦٤٦).

وما بعده من قول الملائكة، واعتذر أبو حاتم بأنَّه لم يسمعه وإنَّما يجوز عنده.

٢- قال ابن الأنباري: يجوز أن يكون ﴿هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ من كلام الكفرة، وما بعده من كلام الملائكة، فالوقف على قوله: ﴿ٱلدِّينِ﴾.

٣- قال الداني: تام إن جُعل من كلام الكفار، وما بعده من كلام الملائكة.

٤- قال النَّكزاوي: مفهوم للفصل بين الكلامين.

٥- قال الأشموني: بعضهم جعله من كلام الكفار فوقف عليه، وما بعده من كلام الله.

التعليق: مَن قال: إنَّ قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ هو آخر كلام الظَّالمين فالوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلدِّينِ﴾: كاف؛ لانقضاء كلام الظَّالمين، مما يدلُّ على عدم تعلُّقه بما بعده لفظًا، ومتعلقٌ بما بعده معنًى؛ لأنَّ قوله: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ من قول الملائكة لهم، فالقولان في سياقٍ واحدٍ.

ثالثًا: ذكر من قال من علماء الوقف أنَّ قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝٢٠ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ كلَّه من قول الظالمين، وبيان الوقف عليه[1]:

١- قال القسطلاني: وقيل: هو من كلام بعضهم لبعض.

٢- قال الأشموني: وقيل: الجميع من كلام الكفار.

التعليق: من قال: إنَّ قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝٢٠ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ كلَّه من قول الظَّالمين، يقوله بعضهم لبعض فالوقف على قوله تعالى: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ كاف؛ لأنَّه آخر كلام الظالمين، وهو متعلقٌ بما بعده معنًى، وهو قوله تعالى: ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ۝٢٢ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ

(١) يُنظر: لطائف الإشارات للقسطلاني (٨/٣٥٢٠)، منار الهدى للأشموني (٦٤٦).

صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴾؛ لأنَّه أمر الله تعالى لملائكته أن يحشروا الظَّالمين الذين فزعوا من يوم الفصل الذي كانوا يوعدون.

١٢- قال الله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ۝٩ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك].

اختُلف في نسبة مقول القول المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ على قولين:

الأول: أنَّه قول الكافرين لخزنة جهنم إخبارًا منهم بالقول الذي قالوه للرسل في الدنيا[١]. أو إخبارًا منهم بالقول الذي قالته الرسل لهم[٢].

الثاني: أنَّه من قول خزنة النار للكافرين. والمراد بالضلال: حالهم في الدنيا بالضلال عن الحق، أو حالهم في الآخرة بالهلاك[٣].

وبناءً على هذين القولين اختَلف حكم الوقف في الآية على النحو الآتي:

أولًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿مِن شَىْءٍ﴾ على أنَّ ما بعده من قول الكافرين[٤]:

١- قال السجاوندي: (ج)؛ وعلل بأن قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ﴾ مفعول قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا﴾.

٢- قال الأشـــموني: إن جُعل قوله تعالى ﴿إِنْ أَنتُمْ﴾ مفعول ﴿وَقُلْنَا﴾ فليس بوقفٍ. وقال أيضًا: "﴿مِن شَىْءٍ﴾ جائزٌ على استئناف ما بعده".

---

(١) يُنظر: جامع البيان للطبري (٢٣/٥١٠)، معالم التنزيل للبغوي (٨/١٧٧).
(٢) يُنظر: الكشاف للزمخشري (٤/٥٧٨)، .
(٣) يُنظر: الكشاف للزمخشري (٤/٥٧٨)، المحرر الوجيز (٥/٣٤٠).
(٤) يُنظر: علل الوقوف للسَّجاونديِّ (٣/١٠٣١)، منار الهدى (٧٩٥).

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿مِن شَيْءٍ﴾ فيه تفصيلٍ:

أ- إن كان قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ حكاية قول الكفَّار الذي قالوه للرسل: فحسنٌ؛ لأنَّ الابتداء بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ﴾ يوهم أنَّ الكلام ليس من قولهم، وإنَّما من قول الرسل أو خزنة جهنم.

وعلى هذا التَّقدير يُحمل قول الأشموني والسَّجاوندي من أنَّ جملة ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ هي مفعول ﴿وَقُلْنَا﴾، أي: أنَّه من قول الكفَّار للرُّسل.

ب- وإن كان قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ حكاية قول الرسل الذي قالوه للكافرين في الدُّنيا: فالوقف على قوله تعالى ﴿مِن شَيْءٍ﴾: كافٍ؛ لعدم تعلُّقه بما بعده لفظًا.

وبيان الوقف على هذا التَّقدير لم أجد مَن صرَّح به من علماء الوقف والابتداء[1]، وقد يحتمله قول الأشموني: "﴿مِن شَيْءٍ﴾ جائزٌ على استئناف ما بعده"[2]، فإنَّه لا يقصد باستئناف ما بعده أن يكون من قول الخزنة للكفار؛ لأنَّه قال بعده: "وليس بوقفٍ إن جُعل ﴿إِنْ أَنتُمْ﴾ مفعول ﴿وَقُلْنَا﴾، أو مفعول قول الخزنة المحذوف، أي: قالت الخزنة: إن أنتم"، وبالتالي: فإذا لم يكن من قول الخزنة للكفَّار، ولم يكن من كلام الكفَّار أنفسهم؛ لأنَّ سياق الكلام لهم فلا يكون ما بعده مستأنَفًا بقي احتمالٌ واحدٌ، وهو أن يكون حكاية خزنة جهنَّم قول الرُّسل الذي قالوه في الدُّنيا، والله أعلم.

ثانيًا: أقوال علماء الوقف في الوقف على قوله تعالى: ﴿مِن

---

(١) لم أجده في المصادر التالية: القطع والائتناف للنَّحَّاس (٢/٧٥٠)، إيضاح الوقف لابن الأنباريِّ (٢/٩٤٢)، المكتفى للداني (٥٧٩)، المرشد للعماني (٢/٧٩٣) تحقيق: محمد بن حمود الأزوريِّ، لطائف الإشارات للقسطلاني (٩/٤٠٦٥)، وقوف الهبطي (٢٩٥).

(٢) منار الهدى للأشموني (٧٩٥).

شَيْءٍ ﴾ على أنَّ ما بعده من قول الخزنة[1]:

١- قال السجاوندي: (ج)؛ علل بأن قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ ﴾ مفعول قول الخزنة المحذوف.

٢- قال الأشموني: إن جُعل قوله تعالى ﴿إِنْ أَنتُمْ ﴾ مفعول قول الخزنة المحذوف فليس بوقفٍ.

التعليق: حكم الوقف على قوله تعالى ﴿مِن شَيْءٍ ﴾: كاف؛ لعدم تعلُّقه بما بعده لفظًا؛ لأنَّ ما بعده من قول الملائكة، وقوله تعالى ﴿مِن شَيْءٍ ﴾: من تمام قول الكفار.

(1) يُنظر: علل الوقوف للسَّجاونديِّ (١٠٣١/٣)، منار الهدى للأشموني (٧٩٥).

الخاتمة: وفيها أهمُّ النَّتائج، والتَّوصيات

أهمُّ النَّتائج:

١- عدد المواضع التي اختلف فيها علماء الوقف والابتداء وكان هذا الاختلاف ناشئًا عن اختلاف نسبة مقول القول: (٢٣)، وبيانها على النَّحو الآتي:

أ- قمت بدراسة (١٢) موضعًا منها في هذا البحث.

ب- قام بدراسة (١١) موضعًا:

- الباحث: عبد الله علي راجي المطيري، في رسالته المقدمة لنيل درجة الماجستير، وعنوانها: (الوقف والابتداء في القرآن العظيم وأثرهما في التفسير والأحكام) من جامعة أمِّ القرى.

- والباحث: منصور محمود أبو زينة، في أطروحته المقدمة لاستكمال متطلبات درجة الدكتوراه، من جامعة اليرموك، وعنوانها: أثر التفسير في توجيه الوقف والابتداء (تفسير الطبري نموذجًا).

حيث اشتركا في (٤) مواضع، وانفرد الباحث: عبد الله علي راجي المطيري بدراسة (٦) مواضع، وانفرد الباحث: منصور محمود أبو زينة بدراسة موضعٍ واحدٍ، وقد بيَّنتها في حدود البحث، والدِّراسات السَّابقة.

٢- أنَّ السَّبب العامَّ لاختلاف علماء الوقف والابتداء هو الاختلاف في معنى الآية، وبالإمكان البحث عن أسباب خاصَّةٍ تندرج تحتها آياتٌ محدَّدةٌ، ومن هذه الأسباب ما قمت به في هذا البحث من جمع الآيات التي كان سبب اختلاف الوقف والابتداء فيها هو (اختلاف نسبة مقول القول)، وتُعدُّ هذه النَّتيجة من أبرز نتائج البحث؛ لأنَّها توجِّه عناية الباحثين للبحث عن أسبابٍ خاصَّةٍ لاختلاف علماء الوقف والابتداء في بعض الآيات.

٣- أنَّ اختلاف نسبة مقول القول في الآيات ترتَّب عليه اختلافٌ في الوقف والابتداء.

٤- عناية علماء الوقف والابتداء بذكر الوقوف المترتِّبة على اختلاف نسبة مقول القول، وتعليلهم تلك الوقوف بـــهذا الاختلاف.

٥- من خلال النَّظر في كتب التَّفسير وكتب الوقف والابتداء وجدتُ كلمةً تـــحتاج إلى بيان حكم الوقف عليها لم تُذكر في كتب الوقف التي رجعت إليها -ومنها: وقوف الهبطي، ومنار الهدى-، وهي كلمة ﴿جَهَنَّمَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ٦٥ إِنَّهَا سَآءَتۡ مُسۡتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان]: على أنَّ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾ من دعاء المؤمنين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ٦٥ إِنَّهَا سَآءَتۡ مُسۡتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ من كلام الله تعالى، فانتهاء قولِ المؤمنين وابتداء قول الله تعالى بعده موضع وقفٍ.

التَّوصيات:

١- توجيه عناية الباحثين للبحث عن أسباب خاصَّةٍ لاختلاف الوقف والابتداء في الآية، تكون متفرِّعة عن الأصَل العامِّ الذي هو (اختلاف المعنى)، ويكون هذا السَّبب الخاصُّ جامعًا آياتٍ مـــحدَّدةً مانعًا من دخول غيرها؛ حيث يضيف ذلك للمكتبة الإسلاميَّة إضافتين:

الأولى: أنَّ تـــحليل السَّبب العامِّ لاختلاف الوقف والابتداء في الآية -وهو (اختلاف المعنى)- لأسباب فرعيَّةٍ متعدِّدةٍ يعطي الـــمتخصِّصين صورةً دقيقةً عن علم الوقف والابتداء، وعن جهود العلماء في معرفتهم الأسباب المؤثِّرة في الوقف والابتداء.

الإضافة الثَّانية: العناية بالمؤلَّفات التي تُعنى بعددٍ مـــحدَّدٍ من الآيات التي يكون لها عنوانٌ جامعٌ مانعٌ للمواضع المدروسة، لا أن يكون ذلك على سبيل الانتقاء.

٢- مقارنة كتب الوقف والابتداء بكتب التَّفسير؛ لاستخراج

المواضع التي لم يُذكر لـــها وقفٌ في كتب الوقف والابتداء، فيُبيَّن حكمها.

فهرس المصادر والمراجع

١. التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: علي بن حمد الصالحي، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

٢. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ.

٣. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، د.م، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤. جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، د.م، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.

٧. زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨. علل الوقوف، لأبي عبد الله محمد بن طيفور السَّجاونديّ، (ت٥٦٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن عبد الله بن محمد العيدي،

مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٩. غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرواية عن الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصفهاني، ثم النيسابوري، المعروف بـ(ابن مهران)، (ت٣٨١هـ)، تحقيق: براء بن هاشم بن علي الأهدل، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى - قسم القراءات.

١٠. الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر النَّكزاويّ (ت٦٨٣هـ)، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، دار اللؤلؤة.

١١. القطع والائتناف، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، جامعة الملك سعود – قسم الدراسات الإسلامية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٢. كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

١٣. الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن محمد بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

١٤. لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.

١٥. المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين وتبيين المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قراءتهم رضي الله عنهم أجمعين، لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني (ت بعد ٥٠٠هـ)، (من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء)، دراسة وتحقيق: هند بنت منصور بن عون العبدلي، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين – قسم

الكتاب والسنة، ١٤٢٣هـ.
١٦. المرشد في الوقف والابتداء، لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني (ت بعد ٥٠٠هـ)، (من بداية سورة المائدة إلى آخر سورة الناس)، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود بن محمد الأزوري، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين – قسم الكتاب والسنة، ١٤٢٣هـ.
١٧. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (من علماء القرن الحادي عشر الهجري)، علَّق عليه: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
١٨. المغني في القراءات، لمحمد بن أبي نصر بن أحمد الدَّهَّان النَّوزاوازي، (أحد علماء القرن السادس الهجري)، تحقيق: د. محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، طبع بإشراف الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (تبيان)، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
١٩. المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٢٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢١. معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، د.م، ط٤، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص	
المقدمة	
أهمّيّة البحث	
أهداف البحث	
حدود البحث	
الدّراسات السّابقة	
خطة البحث	
منهج البحث	
التمهيد	
مبحث	
١- قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].	
٢- قال الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧].	
٣- قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠].	
٤- قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف].	
٥- قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ﴾ [يوسف عليه السلام].	
٦- قال الله تعالى: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا	

سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّن نَّبَاتٖ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُواْ وَٱرۡعَوۡاْ أَنۡعَٰمَكُمۡۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ﴾ [طه].	
٧- قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغۡفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكۡرَهۡتَنَا عَلَيۡهِ مِنَ ٱلسِّحۡرِۗ وَٱللَّهُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ﴿٧٣﴾ إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ﴿٧٤﴾ وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ [طه].	
٨- قال الله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ﴿٢٨﴾ لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الفرقان].	
٩- قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَآءَتۡ مُسۡتَقَرّٗا وَمُقَامٗا ﴾ [الفرقان].	
١٠- قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَيۡلَكُمۡ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّمَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٠].	
١١- قال الله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الصافات].	
١٢- قال الله تعالى: ﴿ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ﴿٨﴾ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ كَبِيرٖ ﴿٩﴾ وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك].	
الخاتمة: وفيها أهمّ النّتائج، والتّوصيات	
فهرس المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات	